أثر السكان في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

دكتور/ عمر بن فيحان المرزوقي(*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وبعد؛ لا يخفى أن للسكان دوراً اقتصادياً هاماً وعلاقة وثيقة العملية التنمية، فهم أولاً: مصدر القوة العاملة والسواعد النشطة التي بدونها تتبدد قيمة الموارد الاقتصادية الأخرى. وهم ثانياً: مصدر القوة الاستهلاكية التي تنشط الطلب الفعال على السلع والخدمات، وبالتالي تؤدي إلى اتساع السوق المحلي، الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة.

وعلى الرغم من ذلك نجد العديد من الدراسات الاقتصادية تنحو منحى مالتوسياً تشاؤمياً، نحن في غنى عنه في الاقتصاد الإسلامي، حيث ترى أن عدد السكان في الدول النامية هو وراء فشلها الذريع في القضاء على التخلف والبطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي والقومي، فالتزايد السكاني في نظرهم يؤدي إلى حافة الدمار ويعد أشد خطراً على مستقبل البشرية من الفقر والتخلف. حتى أصبح بعض المتأثرين بالفكر المالتسي من أبناء المسلمين ينادي بأن المبرر للإكثار من الإنجاب ينتفي في هذه المرحلة، لأنه يتعارض مع معدل النمو الاقتصادي الراهن، متجاهلين الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التخلف الاقتصادي وتعثر التنمية في بلدانهم، ومتجاهلين كذلك النصوص الدينية المتصلة بهذا الأمر سواء تلك التي تشجع على الإكثار في النسل، لتتحقق مباهاة النبي ﷺ في اليوم الآخر،

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك بجامعة الملك سعود ــ الرياض.

أو تلك التي تعد إنجاب الذرية الصالحة قربة يتقرب بها الإنسان إلى ربه عندما تدعو له بعد موته وانقطاع عمله، إذ أن الباعث الاقتصادي ليس هو الهدف الأول والوحيد للإنسان المسلم، وإنما هناك أهداف أخرى لها الأولوية في حياته، كابتغاء الأجر والمثوبة من النسل وتكثيره في الآخرة.

وإيماناً بواجب الإسهام في دراسة اقتصاديات السكان من منظور إسلامي ـ إذ أن المبرر الرئيس للقيام بهذا البحث هو عدم توفر الدراسات التي تناقش هذا الموضوع من منظور إسلامي بالقدر الكافي حسب اطلاعي المتواضع ـ فقد قمت ببحث هذا الموضوع وجعلته بعد هذه المقدمة في مبحثين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ويتناول الآثار الإيجابية للسكان على التنمية وذلك في مطلبين:

الأول منها يتناول توسيع حجم الطلب المحلي.

والمطلب الثاني: يتناول أثر السكان في زيادة عرض العمل في الاقتصاديات المعاصرة.

مع عرض وجهات النظر المضادة ومحاولة الرد عليها في كل من المطلبين.

المبحث الثاني: ويتناول موقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد السكان من أجل تحسين مستوى الدخل، أو بمعنى آخر من أجل تفادي الفقر وضآلة الرزق.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

وأرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما قدمت وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

المبحث الأول

الآثار الإيجابية للسكان على التنمية

المطلب الأول

توسيع حجم الطلب المحلي

من الأدبيات الاقتصادية المتعارف عليها أن حجم الطلب الكلي (حجم السوق) يعتمد على عدد السكان ومستوى الدخل الفردي.

حيث يزداد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل، والعكس صحيح.

ومن ثم فالنمو السكاني المرتفع يؤدي حتماً إلى زيادة حجم الطلب المحلي، الذي يعد المحرك الفعّال للسلع والخدمات، والقوة المانعة إلى حد كبير من حالات الركود والكساد، وغالباً مايكون أسبابه ضعف الطلب المحلي، نتيجة النمو السكاني البطيء(*)؛ لأن انخفاض عدد السكان يقلل عدد المستهلكين وبالتالي ينخفض حجم الطلب على الإنتاج. ولهذا تعد قلة السكان مشكلة تؤرق الاقتصاديات ذات الخفة السكانية؛ لأنها تمثل قيداً أساسياً على تحديد حجم الطلب المحلي في اقتصادها، فمهما ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفعت أنماط الاستهلاك الفردي فإن حجم الطلب الإجمالي يبقى محدوداً ومتواضعاً(١).

بحيث لا يكفي لامتصاص كل الإنتاج المتحقق على نطاق واسع. ممّا يحول دون إقامة منشآت إنتاجية كبيرة ذات كفاءة إنتاجية عالية، والاكتفاء بالوحدات

(*) بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية.

(١) د. طالب علي، معوقات الصناعة في الكويت، مجلة الاقتصاد العربي، العدد٣، ١٩٨٨م، ص٦٩.

الإنتاجية ذات الحجم الصغير، حيث لا يمكن الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، التي يقصد بها مايتحقق بفضل الله ثم بفضل اتساع نطاق الإنتاج من الارتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة أو النفقة للوحدة الإنتاجية[1].

ولقد أثبتت التجربة والدراسات الاقتصادية المعاصرة أن ضيق الأسواق المحلية لكل دولة إسلامية منفردة في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي كان عاملاً قوياً في انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة في العديد من الدول الإسلامية، مما جعل منتجاتها رديئة الجودة وعالية التكلفة، ومن ثم غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، حتى في داخل اقتصادياتها، إلا بأسوار عالية من الحماية الجمركية[2]. وهذا الأمر يؤكد أهمية الوحدة الاقتصادية أو السوق الإسلامية المشتركة التي تمثل طريقاً فعالاً للتخفيف من وطأة ضيق السوق المحلية في كل دولة إسلامية منفردة، فلن ينظر مع التعاون الجماعي في إطار تكتل اقتصادي تتحرك من خلاله الموارد البشرية والسلع التجارية وموارد الإنتاج الأخرى إلى التزايد المتنامي لعدد السكان في الدول الإسلامية كعبء ثقيل على اقتصادياتها، حيث إن السوق الواسع قادر على أن يزيل أثر السوق القطرية الضيقة[3].

فالواقع يؤكد أنه من دون سوق واسعة يصبح من العسير على كل دولة نامية استغلال جميع مواردها الاقتصادية ومن ثم تكون، عاجزة عن الانطلاق إلى رحاب التنمية الاقتصادية المنشودة.

---

(١) د.محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، بيروت، ١٩٧٠م، ص١٥٣

(٢) د. سيد نميري، التخلف الاقتصادي ومشاكل التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٩، يناير ١٩٨٢م، ص٤٦.

(٣) مما يجد ذكره أن الدول الإسلامية في مجموعها تملك مقومات السوق الفعالة. لمزيد من الإطلاع انظر: د. عبدالنبي بسيوني، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، الدار الجامعية، مصر، ١٩٨٧م، ص١٩-٢٠.

وفي مقابل ذلك الأثر الإيجابي للنمو السكاني المرتفع نجد هناك من نهج نهجاً مالتسياً[1] يسلم جدلاً وبصورة قطعية بأن زيادة السكان له آثاره السلبية على معدلات التنمية[2]، ومستوى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، حيث يلتهم كل فائض اقتصادي يمكن أن يعتمد عليه في دفع عجلة النمو وكسر حاجز التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتجرع مرارته ملايين البشر في الدول النامية، وبالتالي تمثل الزيادة السكانية السريعة خسارة اقتصادية من وجهة النظر المالتوسية، يتحملها الاقتصاد على حساب نموه الاقتصادي الذي يمثل الفرق بين معدل نمو الناتج الكلي ومعدل نمو السكان.

ويزداد الأمر سوءاً إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من معدل نمو السكان، وذلك يعني عدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق أو زيادة فرص عمل منتجة للزيادة السكانية الحاصلة[3]، كما يعني أيضاً انخفاضاً في متوسط دخل الفرد (انخفاض في مستوى المعيشة) الذي يؤدي انخفاضه إلى انخفاض معدلات الادخار، الذي يمثل المصدر الأساس لمعدلات التراكم الرأسمالي، ولهذا يترجم عادة انخفاض الادخار المحلي في الدول النامية بمشكلة التمويل التي تواجه معظم اقتصادياتها.

---

(١) احتلت المسألة السكانية مكانة هامة في الفكر الاقتصادي منذ أن خرج مالتس الإنجليزي بنظريته في عام ١٧٩٨م التي تشير إلى خطورة التزايد السكاني على الموارد لاسيما ما يتعلق بإنتاج الغذاء، حيث أشار إلى أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية في حين لا يتضاعف إنتاج الغذاء إلا على وفق متوالية حسابية؛ لأن إنتاج الغذاء محكوم بقانون الغلة المتناقصة، ممّا يجعل المواد الغذائية قاصرة عن كفاية السكان، ومن ثم يسبب البؤس والفقر والأمراض التي تودي بحياة الكثيرين. لمزيد من الاطلاع انظر: الندوة الدولية حول السكان والتنمية، منشورات وزارة الثقافة، سورية، ١٩٨٥م، ص١٣١.

(٢) د. صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان، دار المعارف، ١٩٧٠.

(٣) د. سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٥٣

وهكذا أصبحت الزيادة السكانية السريعة في الإنجاب وفقاً للفكر المالتسي عقبة كؤود في طريق التنمية الاقتصادية، وتحسين متوسط الدخل الفردي في الدول النامية، إذ لولا حجم السكان الكبير لنال الفرد في المتوسط مقداراً أكبر من الدخل القومي[1]. لأنه من المعروف اقتصادياً أن متوسط الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل القومي (النقدي) على عدد السكان في فترة زمنية معينة (وغالباً تكون سنة). ومن ثم فالزيادة السكانية كمتغير مستقل يؤثر مباشرة في نصيب الفرد من الدخل القومي، لأنه يبتلع جزءاً كبيراً من الزيادة السنوية الحاصلة في الدخل القومي.

والواقع أنه على الرغم من أهمية مؤشر متوسط الدخل الفردي فإنه لا ينبغي المبالغة في الاعتماد عليه للدلالة على معاناة الدول النامية من الاكتظاظ السكاني، إذ أن هذا المتوسط قد يعطي نتائج مضللة وغير دقيقة، فالسكان ليسوا أبداً عنصراً مستقلاً عن الإنتاج، بل هم الذين ينتجون الإنتاج، وهم صانعوه، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم عنصراً (متغيراً) سلبياً يستخدم لمجرد القسمة عليه كمقام، لنحصل على متوسط الدخل، بل هم عنصر (متغير) إيجابي له أهمية بارزة في تحديد قيمة البسط (أي: الإنتاج)، فإذا ما بالغنا في التركيز على ذلك المؤشر فإننا نكون قد أغفلنا أهمية البسط في النسبة الحسابية التي تربط بين الناتج والسكان، لأن البسط نفسه يتأثر بالمقام (السكان)؛ ومن ثم فلا يجب النظر إلى السكان على أنهم عنصر مستقل عن الإنتاج[2].

وإذا ما استهدفنا رفع معدل النمو الاقتصادي فإنه لا ينبغي أن نركز على التقليل من عنصر السكان والإنجاب، فذلك التحجيم للسكان حقاً لا يدخل من

(١) د. صلاح نامق، مشكلة السكان في مصر، دار النهضة العربية، ص١١٧.
(٢) د. محمد طريح، العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد٣، ١٩٨٩م، ص١٠٤.

ضمن أهداف الدين الإسلامي الحنيف، بل الصحيح هو الاهتمام بالجانب الآخر المحدد لهذه النسبة وهو جانب الإنتاج[1]، الذي يؤثر إيجاباً أو سلباً في السكان وليس العكس، والإنتاج كما هو معروف يتحدد بمقدار ما يسهم به الإنسان في استغلال موارد الطبيعة الكثيرة، فالطبيعة دائماً وأبداً بفضل الله ثم بفضل مستغليها دائمة العطاء، ولا يحدها عامل أو قانون كقانون تناقص الغلة[2].

ومن ثم بدلاً من أن نحصر مشكلتنا في العوامل الديموغرافية، أو بمعنى آخر في كون نمو السكان أكبر من نمو الإنتاج نستطيع أن نعيد إعادة صياغة السؤال، ليصبح لماذا لا يرتفع معدل مستوى الإنتاج بما يتمشى مع معدل نمو السكان؟ لأن المشكلة لا تكمن في كبر حجم السكان ومعدل نموه وإنما في نقص الإنتاج وتعطيل جزء هام من الموارد الاقتصادية، ناهيك عن سوء استغلال المتاح منها في أحيان كثيرة.

مع ملاحظة أن هذا ليس هو الانتقاد الوحيد على مؤشر متوسط الدخل الفردي، كأساس في التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو كمقياس في تحديد أثر النمو السكاني على الاقتصاد القومي؛ لأن ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الاقتصاديات المعاصرة لا يعني بالضرورة تحسين الظروف المعيشية لسائر فئات المجتمع المختلفة، بل هنا فئة محدودة هي التي تستفيد من هذا النمو والارتفاع وتبقى الفئات الأخرى تعاني من الحرمان بسبب سوء توزيع الدخل[3]، حتى في داخل البلدان المتقدمة نفسها توجد فئات لا تستطيع الحصول على ما يكفيها من ضرورات المعيشة الأساسية، على الرغم من ارتفاع ما يسمى بمتوسط

(١) نفس المرجع السابق، ص١٣٠-١٣١.
(٢) د. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، جـ١، الأبعاد الكمية والنوعية للسكان، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٣٩.
(٣) د. عبدالرحمن يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٣م/٢٠٠٤م، ص٢٤٥.

الدخل الفردي في اقتصادها، وعلى سبيل المثال أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨م إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تمتعها بأعلى نصيب للفرد من الدخل يعيش فيها نحو ١٦,٥٪ من السكان في فقر وبؤس[١]، فأين هي نتيجة وثمار سياسات تحديد النسل في تحسين مستوى المعيشة؟ وأين أهمية مؤشر متوسط الدخل الفردي كمقياس للكسب الناتج عن انخفاض الخصوبة؟

فالمسألة ليست مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل أو الناتج الإجمالي للمجتمع ما لم يقترن ذلك بتوزيع عادل، يضمن لكل فرد نصيباً عادلاً ومستوى معيشي مناسب، فالمهم هو نصيب الفرد من هذا الدخل، وليس ارتفاع الدخل الإجمالي لهذا المجتمع، وإن كان ذلك مؤشراً على قوة الاقتصاد إلا إن انتشار الحرمان والفاقة يعد أحد علامات ضعفه، ولذلك فمهما بلغت مؤشرات التنمية مستويات عالية دون أن تحقق حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع فإنها لن تمثل تنمية اقتصادية سليمة يعتد بها في المنهج الإسلامي[٢].

كما أن الزعم بأن النمو السكاني المرتفع يلتهم أية زيادة في النمو الاقتصادي، وكل الموارد الاقتصادية الهامة، التي كان يمكن لها أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي إذا خصصت لتمويل السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فيه مغالطة واضحة، وحجة واهية، قد يقتنع بها العوام وغير المختصين في هذا المضمار، وخصوصاً عندما يتم تصوير الزيادة السكانية بأنها مصدر التخلف والفقر والبؤس، وأن نقصها والحد من نموها من

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م، ص٢٨.

(٢) د. يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، بحث نشر في كتاب أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٨هـ، ص٣٠١.

شأنه أن يحسن تلقائياً مستوى المعيشة والرفاهية ومعدل النمو في الاقتصاديات النامية.

إذ كيف يشتكي المالتسيون من الأثر السلبي للسكان على الدخل والادخار متجاهلين أن الخلل أو العيب يكمن إلى حد كبير في طبيعة الطلب الاستهلاكي المشوّه، في معظم هذه الدول، حتى أصبح في الوقت الحاضر أكبر معرقل لعمليات التنمية الاقتصادية، وخاصة في مجال تكوين رأس المال وزيادة حجم الادخار، الذي يمثل نقصه عقبة أمام تنمية الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية.

وعلى الرغم من ذلك مازالت بعض المواقف من ذلك سلبية، إن لم تكن مشجعة لهذا التشوه والبذخ في الإنفاق، الذي لم يعد يقتصر فقط على أصحاب الدخول المرتفعة بل تجاوز إلى المتوسطة كذلك[1]، بدافع التقليد والمحاكاة والتفاخر، مثل المبالغة والمغالاة في الإنفاق في كثير من المناسبات الاجتماعية، كحفلات الزواج، والولائم، وإقامة المهرجانات غير المنتجة، ناهيك عن ضخامة حجم التبرعات والإنفاق غير المقبول السائد في الآونة الأخيرة، عند تكريم اللاعبين عند فوزهم أو اعتزالهم، مع أن هذا النوع من الإنفاق المنحرف في الشهوات والتباهي لا يسهم إيجابياً في إشباع حاجات السواد الأعظم من السكان بل من شأنه إعاقة تكوين رأس المال ومنع زيادته.

ولسوء الحظ أن هذا النمط المشوه في الإنفاق لا يقتصر على سلوك الأفراد بل تشترك معهم فيه حكوماتهم، حيث تقوم بنفقات بذخية وغير منتجة عند استخدام الأموال العامة. ومن ثم تكون المحصلة النهائية ضياع جزء كبير وهام من الدخل القومي، فتفقد التنمية حينئذ مصدراً هاماً من مصادر تمويلها المحلية، مع

(١) د.محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧م، ص٤١.

أن الحالة الاقتصادية في هذه الدول التي مازالت تسير في طريق النمو تقتضي المحافظة على تلك المدخرات، بل وحشد كل الموارد والطاقات العاطلة والمعطلة، واستخدامها بكفاءة وحكمة، ووفق خطة اقتصادية مدروسة تستهدف زيادة حجم الإنتاج القومي، وتحقيق التقدم والرخاء والنماء لكافة أفراد المجتمع. فالمشكلة الحقيقية التي تواجه دولنا الإسلامية ليست مشكلة تتعلق بالدرجة الأولى في عدم كفاية الموارد الطبيعية والمالية للوفاء بمتطلبات الزيادة السكانية بقدر ما تكون مشكلة يتعلق بعضها بسوء استغلال هذه الموارد، فقد تستغل بصورة ناقصة أو جزئية أو مشوهة، ويتعلق بعضها الآخر في غياب ترتيب الأولويات الاقتصادية في المجالات الإنتاجية والإنفاقية[1] بشكل يتلاءم مع توفر هذه الموارد من جهة ومتطلبات سكانها الحقيقية من جهة أخرى.

فالواقع أننا لو نجحنا في محاربة الإسراف والفقد والضياع الذي تتعرض له مواردنا وطاقاتنا ليس فقط في داخل القطاع العام بل في القطاع الخاص أيضاً، وفي استغلال مواردنا الاقتصادية المعطلة والضائعة بما في ذلك تحويل مواردنا البشرية إلى طاقات منتجة تضيف أكثر مما تستهلك لما واجهنا أزمات اقتصادية، ولما كان للأعداد البشرية المتزايدة أن تمثل أية مشكلة سكانية في اقتصادياتنا المعاصرة.

فالاستغلال الأمثل للموارد يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتواضع في الأنماط الاستهلاكية يزيد من نسبة الإدخار، ومن ثم ارتفاع نسبة مصادر التمويل المحلية، الذي ينبغي أن يعوّل عليها كثيراً في تمويل التنمية، بدلاً من اللجوء إلى التمويل التضخمي أو الاعتماد شبه المطلق على التمويل الأجنبي، أو الإذعان لسياسة أنصار النظرية المالتوسية قديماً وحديثاً، التي تنادي بضرورة تحجيم عدد السكان،

(١) لمزيد من الاطلاع: انظر: د. محمد طريح، العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٢.

كحل جذري وأساسي ولا حل سواه[1] في تخفيف أعباء التنمية وتوفير المواد الغذائية، وفي مقدمتها رغيف الخبز لشعوب الدول النامية، وإلا فإن أي جهود تبذل أو محاولة للتنمية محكوم عليها بالفشل المؤبد، معتقدين أن العمل على نمو الدخل الفردي بواسطة تحديد النسل يعطي نتائج اقتصادية إيجابية وفعالة وأفضل مما لو اتجهت الدول النامية إلى بناء قاعدة اقتصادية واسعة في ظل هذا النمو السكاني المتسارع[2].

بل وقد بلغ إصرار أصحاب الفكر المالتسي على تخفيض أعداد السكان في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى الحد الذي طالبوا الدول المتقدمة بوقف معوناتها الاقتصادية عن الدول التي لا توقف تزايد سكانها[3]، ومناداتهم بربط تدفق هذه المعونات بمدى تقدم والتزام الدول المتلقية ببرنامج الحد من النسل[4].

وهم بهذا الطرح نظروا إلى السكان فقط على أنها مجرد أفواه مفتوحة في الدول النامية وظيفتها الاستهلاك، دون أن ينظروا إليهم على أنهم عنصر من عناصر الإنتاج، التي تسهم في استغلال الموارد الاقتصادية، وفي خلق تيار السلع والخدمات، وبالتالي لا نجد تفسيراً مقنعاً في الفكر المالتسي عندما يعتبر الإنسان مستهلكاً ولايعتبره في الوقت نفسه منتجاً، وهذه هي نظرة عدد من الاقتصاديين

(١) د. إسماعيل سراج الدين، التنمية الزراعية وديناميكية السكان في مصر، بحث منشور ضمن كتاب الحلقة النقاشية السابعة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي، جـ٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٤م، ص٢٩٧.

(٢) د. أبو القاسم عمر وآخرون، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ١٩٩٩م، ص٣٣٠.

(٣) مع ملاحظة أن الدول المتقدمة المانحة كانت ولازالت تأخذ باليد اليمنى ما تعطيه عن طريق المعونة باليد اليسرى.

(٤) د. موسى الضرير، د. خضر زكريا، السكان والتنمية، جامعة دمشق، مركز الدراسات السكانية، ط١، ١٩٩٧م، ص١٤.

الرأسماليين الذين يبالغون في الآثار السلبية للسكان على الموارد الاقتصادية[1] التي وصفوها بالندرة وأنها غير كافية لحفظ النوع الإنساني الذي يتكاثر وينمو على سطح الأرض[2]، متنبئين حينئذ للمجتمعات النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة بمستقبل غامض ومحفوف بالمخاطر والمآسي، كالجوع والعري والفقر.

والواقع أن الفكر المالتسي بهذا الطرح يصور أن هناك صراعاً أو سباقاً بين الإنسان والطبيعة، يكون فيه المورد الأخير هو الطرف الخاسر، دون توافر دليل قوى يؤكد ما ذهب إليه مالتوس وتلاميذه، قبل قرنين من الزمان في أواخر القرن الثامن عشر، بل كشفت الدراسات المعاصرة أن أفكار مالتس وتوقعاته لم تتحقق منذ ظهورها عام ١٧٩٨م على أرض الواقع إلا في حالات قليلة. فقد حقق الإنتاج العالمي من الغذاء خلال العقود الماضية معدلات مرتفعة تفوق معدلات الزيادة في سكان العالم[3]، كما أن نصيب الفرد من إنتاج واستهلاك الغذاء أعلى بكثير عما كان عليه أيام مالتوس، على الرغم من تزايد سكان العالم أضعافاً مضاعفة. وقد حدث هذا التزايد السكاني مقترناً بزيادة كبيرة غير مسبوقة بوجه عام في مستويات المعيشة[4].

---

(١) د. رمزي زكي، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦م، ص٢١٧.

(٢) د. رفعت العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، وزارة الأوقاف، قطر: ١٤٢١هـ، ص١٢٧.

(٣) الندوة الدولية حول السكان والتنمية، منشورات وزارة الثقافة، سورية، ١٩٨٥م، ص١٣١.
مع ملاحظة أن هذا لا ينطبق على كل منطقة في العالم، لمزيد من الإطلاع انظر: كتاب النمو الاقتصادي والبيئة نمو من؟ بيئة من؟. ويلفر بيكرمان، ترجمة عادل شريف، المجلة المصرية والتنمية والتخطيط، العدد الثاني، ديسمبر، ١٩٩٤م، ص١٥٥.

(٤) أمارتياص، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، نشر عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤م، ص٢٤٦.

كما أن التجارب في بعض الاقتصاديات العربية تؤكد فشل هذا الفكر حيث لم يقف ارتفاع معدل الخصوبة عائقاً في طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بل عرفت ارتفاعاً في متوسط الدخل الفردي، وتحسناً واضحاً في مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي[1].

كما أن تجارب العديد من الاقتصاديات النامية (كدول جنوب شرق آسيا) تؤكد أن الكبر النسبي لعدد سكانها لم يكن كذلك عائقاً في طريق تنميتها وتقدمها[2] بل أحرزت تقدماً اقتصادياً ـ على الرغم من ذلك ـ مكنها من غزو الأسواق العالمية، ومزاحمة منتجات الدول المتقدمة التي سبقتها.

وهذا ما يؤكد أن الافتراض الذي انطلق منه أصحاب الفكر المالتسي، بوجود علاقة ارتباط بين زيادة السكان والتخلف والفقر والبؤس غير صحيح[3]. إلا أنه من المؤسف أن هذه التصورات والأفكار بدت لبعضهم كأنها مسلمات، لا تقبل الجدل والنقاش، مما قد يجعلها في ظل سيادة الفكر المالتسي حائلاً وعائقاً دون مواجهة المشكلات الاقتصادية الحقيقية التي تعاني منها المجتمعات النامية بجدية وواقعية وحكمة[4].

ومن الملاحظ أننا نجد أصحاب هذا الاتجاه الفكري يناقضون أنفسهم عندما يقولون أن أهم معضلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية كبنجلاديش ومصر على سبيل المثال هي نسبة نموها السكاني المرتفع بينما يقولون في الوقت نفسه أن

(١) الندوة الدولية حول السكان والتنمية، منشورات وزارة الثقافة، سورية، ١٩٨٥م، ص١٣٩.
(٢) أحمد منير، الاقتصاد والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، لبنان، ص١٨٤.
(٣) د. موسى الضرير، د. خضر زكريا، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص١٦.
(٤) د. عبدالمجيد فراج، المسألة السكانية التشخيص والعلاج، الشركة العربية للنشر، ط٢، ١٩٩٤م، ص١٦.

هذا النمو السكاني المرتفع كان من أهم مقومات التنمية والثورة الصناعية التي شهدتها الدول المتقدمة في العقود الماضية[1]، وهذا تناقض واضح يؤكد إخفاق النظرية المالتوسية في شقيها التقليدي والجديد في إيجاد تفسير علمي ومقنع لربط النمو السكاني بالتخلف والفقر. وإلا كيف تكون في آن واحد زيادة عدد السكان نعمة وأمر مرغوب فيه لبعض الدول ونقمة وشر يجب التخلص منه في بعضها الآخر؟ والرد هو اختلاف الظروف والأوضاع.

ولا ريب أن مثل هذا الطرح وإن كان مريحاً للنخب الحاكمة في الدول النامية لأنه يرفع عن كاهلها أية مسؤولية تتعلق بالفاقة والبؤس، الواقعة على شريحة واسعة من أفراد المجتمع ؛ باعتبارهم السبب وراء ذلك، نتيجة زيادة نسلهم[2]. فإنه لا يحل مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الدول النامية، إذ أن التعلل بالزيادة السكانية يعد هروباً من مواجهة العامل أو الجانب الأساس في هذه المشكلة، وهو الجانب الاقتصادي، سواء في جانبه المحلي كما سبق ذكره أو في جانبه الخارجي، حيث تعرضت هذه الدول ولازالت لإنهاك شديد في مواردها الاقتصادية والبشرية، سواء نتيجة الاستعمار المباشر السابق الذي ترك بصماته الثقيلة على اقتصادياتها، أو الحروب الراهنة والاستعداد لها طوال السنين الماضية. مما جعلها تستنزف ثرواتها الاقتصادية على المجال الوحيد غير المنتج وهو السلاح.

---

(١) حيث ساعدتها الزيادة السكانية في نمو ناتجها القومي في صورة تيار من السلع والخدمات خلال القرن الماضي وفي اتساع حجم سوقها وتوفير العمل الرخيص أثناء الثورة الصناعية ولم تكن هناك مشكلة تذكر في هذا الشأن. لمزيد من الإطلاع انظر: د. محمد السعود، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م،ص١٠٧.

(٢) د. إسماعيل حسن عبدالباري، أبعاد التنمية، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢، ص١٢٣، د.وداد فرقس، د. أحمد النجار، السكان والتنمية في مصر، مرجع سابق، ص٣٠.

ومن ثم فإن الحل الأمثل لا يكمن كما أسلفنا في تقليل الإنجاب والسكان، وإنما في حسن توظيف السكان وكذلك في تحقيق التنمية الشاملة، والتركيز على القطاعات الاقتصادية المنتجة، لاسيما في قطاعي التنمية الرئيسين: وهما الصناعة والزراعة، اللتان تؤديان إلى زيادة الناتج القومي من ناحية وزيادة فرص العمل من ناحية أخرى. وهذا في الواقع مافشلت في تحقيقه أغلب خطط وتجارب التنمية الاقتصادية التي أعدتها الدول الإسلامية لنفسها، حتى أصبح أقصى اهتمامات بعضها الحيلولة دون تدهور الأوضاع الاقتصادية القائمة وتفاقمها، بعد أن تعثرت خطى التنمية فيها، وأصبحت تسير من سيّئ إلى أسوأ، في ظل تصاعد أعداد السكان[1].

(١) د. محمد المومني، وآخرون، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، دار طارق للنشر، عمان، ١٩٩٧م، ص٨٧.

المطلب الثاني

زيادة عرض العمل في الاقتصاديات المعاصرة

كما إن النمو السكاني المرتفع يوفر الأسواق الكافية لامتصاص السلع والخدمات المنتجة، فإنه كذلك يوفر المخزون الكبير الذي يمد الأنشطة الاقتصادية المختلفة بقوة العمل اللازمة، حيث يزداد عرض العمل كلما زاد حجم السكان، وهذا من أبرز إيجابيات زيادة النسل والإنجاب في الدول النامية، لاسيما وأن عنصر العمل (السكان) يعد من أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق في العملية الاقتصادية.

فعلى الرغم من أهمية عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والموارد الطبيعية فإنها تظل تفتقر للفاعلية، في ظل غياب القوى العاملة المنتجة، حيث إن أي تقدم اقتصادي واجتماعي لا يتم بمعزل عن العنصر البشري، فهو العمود الفقري لكل تطور وتقدم[1]. كما إن استمرار معدلات الخصوبة العالية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليس أمراً سلبياً، لأنه يحسن من الهيكل السكاني، ويؤدي إلى فتوة وحيوية السكان باستمرار، ويطرد عنه بالتالي شبح الشيخوخة، الذي بات يهدد حالياً النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصادياً، بسبب ميل نموها السكاني إلى الركود والتناقص[2]، نتيجة سياساتها السكانية المغالية في تحديد النسل.

وكما تذكر الدراسات المختصة فإن ٤٣٪ من إجمالي السكان في الدول الإسلامية هم دون سن خمسة عشر عاماً، وهي نسبة أعلى من مثيلاتها في

(١) د. موسى الضرير، د. خضر زكريا، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص٦٤، أحمد نعمة الحسن، الخصائص العامة للسكان والقوى العاملة في القطر العربي السوري، الناشر المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٤م، ص

(٢) د. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، جـ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٢١٩.

الدول النامية الأخرى، وأعلى بكثير من تلك التي في الدول المتقدمة[١]. حيث دخلت الأخيرة مرحلة التناقص السكاني، فكل من المجتمع السويسري والنمساوي والسويدي على سبيل المثال يعاني من ضعف التجديد الديموغرافي التي نجم عنها هرم المجتمع السكاني[٢].

وخطورة آثار ثبات السكان أو اضمحلالها في الواقع لا تكمن فقط عند انكماش عرض العمل وارتفاع تكلفة أجرته بل في صعوبة إيقاف الاتجاه التنازلي لمعدل نمو السكان عند الحد أو القدر المرغوب فيه، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الكهولة وشيخوخة المجتمع بسرعة[٣].

مع ملاحظة أن إيجابيات النمو السكاني المرتفع لا تتوقف عند تحسين الهيكل السكاني وزيادة عرض العمل في الاقتصاديات النامية، بل تمتد لتجعل مستوى الأجور في اقتصاديات الدول ذات الكثافة السكانية رخيصاً، مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ـ القادمة من دول أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ــ الهاربة من تكلفة الأجور المرتفعة للأيدي العاملة في اقتصادياتها[٤].

بينما مازال أنصار النظرية المالتوسية يحذرون من مغبة التزايد السكاني، وكما زعموا سابقاً أنه وراء التخلف الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، والعرض الكلي للسلع والخدمات المتاحة، سواء من المنتجات

(١) جون رويكس، ديموغرافية الدول الإسلامية، ترجمة د. فوزي سباونة، دار البشير للنشر، عمان، ط١، ١٤١٠هـ، ص٣٧.
(٢) د. سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٦٥.
(٣) د. محمود فضيل، الثقافة السكانية، دار البازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٢م، ص٥٦.
(٤) المرجع نفسه، ص٥٧.
– د. عيد علي الخفاق، د. محمد المومني، الأرض وأعداد البشر، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٥.

المحلية أو من الواردات الخارجية، فإنهم كذلك يزعمون أنه وراء ما يعرف بظاهرة البطالة في البلاد النامية، باعتبار الزيادة السكانية الكبيرة تؤدي إلى زيادة قوة العمل أو السكان الجدد الباحثين عن فرص عمل بعد فترة ١٥- ٢٠ سنة من الولادة، ومن ثم تكون النتيجة أن هذه الأعداد المتدفقة لا يقابلها فرص عمل كافية، وبالتالي تحدث البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة[١].

والواقع أن القول بأن النمو السكاني المرتفع في الدول الإسلامية هو السبب في زيادة البطالة هو محل شك وريبة، إن لم يكن مجانباً للصواب والحقيقة، فالنمو السكاني السريع ليس هو المسؤول عن البطالة التي هي في واقع الأمر نتيجة لأسباب متعددة نبرزها في النقاط التالية:

١- عجز الاقتصاديات في هذه الدول عن خلق فرص عمل جديدة قادرة على استيعاب معدل النمو السكاني الراهن، وتغطية متطلباته واحتياجاته المتنامية على المدى المنظور والمتوسط، وعلى سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو السكاني في الدول العربية ٢,٨٪ خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٥م وقابله في الوقت نفسه معدل نمو اقتصادي منخفض بلغ نحو ١,٣٪[٢].

وهذا يعكس فشل وإخفاق الاقتصاد العربي عن تأمين ميادين جديدة للعمل، من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمل سنوياً. فالنمو السكاني الذي يزيد في حجم القوة العاملة يقتضي زيادة مماثلة على الأقل في معدل النمو الاقتصادي.

(١) د. منير غانم، سنان ديب، البطالة في البلدان العربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، العدد٢، ٢٠٠٠م، ص١٥٠.
- أحمد منير، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، مرجع سابق، لبنان، ص١٨٥.

(٢) د. منير غانم، سنان ديب، البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص١١٠.

٢- توظيف قسم كبير من المدخرات المحلية في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية في أصول غير إنتاجية بصفة مباشرة، وعقيمة أو سلبية في امتصاص الأيدي العاملة، كالمضاربات على العملات الأجنبية والعقارات، أو نحو الأسهم في سوق الأوراق المالية وكذلك توظيفها في الخارج وما شابه ذلك من الأنشطة الاقتصادية التي تدر ربحاً سريعاً، وهي لا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مما نجم عنه ركود في مستوى الإنتاج القومي وضعف القاعدة الإنتاجية بشكل عام، وبالطبع ينعكس هذا على سوق العمل ويصاب هو الآخر بالركود والبطالة[1]. ناهيك عن أن قسماً آخر من المدخرات في هذه البلدان لايتحول إلى استثمارات تفيد توظيف وتشغيل الأيدي العاملة، وإنما نحو المجالات الاستهلاكية لاسيما الكمالية بسبب الميل المرتفع للاستهلاك.

٣- ارتفاع نسبة الأمية في القوى العاملة، نتيجة إهمال تنمية رأس المال البشري في معظم الدول الإسلامية، وحرمانه من التعليم والتدريب والتطوير المناسب، ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، فذلك في الواقع من أبرز العوامل المسببة للبطالة في اقتصاديات الدول الإسلامية، فالتنمية البشرية تحمي الإنسان من الجهل والبطالة والفقر، وتفتح له فرصاً أكبر من العمل وتحسين مستوى الأجر والدخل، كما إنها ضرورة تقتضيها مصلحة الاقتصاد القومي، فلا تنمية اقتصادية شاملة بدون تنمية الإنسان، وخير مثال على ذلك ماحققته بعض الدول الآسيوية من تحقيق معدلات عالية من التنمية بسبب نجاحها في التنمية البشرية[2].

(١) د. إيمان إبراهيم، أسباب ركود سوق العمل في جمهورية مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، سنة ٢٠٠٤م، ص٥٠١.
(٢) د. سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، مرجع سابق، ص١٨٧.

وبالنظر إلى مستوى التنمية البشرية في بعض الدول الإسلامية يتضح أنها تعاني من إهمال واضح، وليس أدل على ذلك من ارتفاع نسبة الأمية فيها، وعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان في اليمن، وكان نصيب الذكور منها ٣٧٪، بينما تبلغ نسبة الأمية بين الإناث ٧٦٪[١]. كما ترتفع نسبة الأمية في الريف المصري بين النساء إلى ٨٤٪ مقابل ٥٤٪ بين الرجال في عام ١٩٨٨م[٢].

وهنا نتساءل عن أسباب قصور فرص التعليم والتدريب التي تسببت في تعطيل جزء هام من الموارد البشرية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية ولو كثرت يمكن أن تكون حافزاً من حوافز التنمية إذا ما أحسن استثمارها وتنميتها وإعدادها الإعداد الصحيح، وإلا فإنها ستكون عبئاً على التنمية الاقتصادية والمجتمع برمته، وقد أثبتت الدراسات أن انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم بين الغالبية العظمى من السكان له نتائج سلبية شديدة الخطورة في مختلف المجالات من أهمها: وجود نقص في الطاقات البشرية اللازمة للتنمية، وقد يفسد هذا النقص الاستثمار المالي والصناعي مهما كانت ضخامته[٣]، فيعرقل بالتالي مسيرة التنمية الاقتصادية، ومن ثم فالفقر في بعض الدول الإسلامية لايقتصر على فقر المواد الاقتصادية المتاحة كما يزعم البعض بل أصبح فقراً في المعرفة والمهارات والقدرات لسكان المجتمع.

(١) د. فؤاد عبده، الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة، ندوة السوق العربية المشتركة، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م، ص٢٢٠.

(٢) د. طارق البياتي، البيئة والتنمية في الوطن العربي، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١٨هـ، ص٧٣.

(٣) د. محمد اللبابيدي، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٥م، ص٢٨.

وهذا الأمر قد يفسر لنا جزئياً انخفاض متوسط إنتاجية العامل العربي بست مرات عنها في فرنسا وإيطاليا[1] على سبيل المثال، بحيث أن الحاجة تدعو إلى استخدام ستة عمال من العرب أو أكثر لإنتاج نفس الكمية من السلع التي يستطيع أن ينتجها عامل بمفرده في الدول المتقدمة، المشار إليها أعلاه. وهذا يدل على حجم الخسارة والضياع الذي تتعرض له مواردنا وطاقاتنا بسبب انخفاض المستوى العلمي وتأخر الفن الإنتاجي، الذي قاد بدوره إلى انخفاض مستويات الإنتاجية والإنتاج في هذه البلدان[2]. إذ أن الإنتاجية في العمل تعكس بلا ريب كفاءة الإنسان، في كونه عنصراً من عناصر الإنتاج، ممّا جعل التعليم في غالبية الدول النامية يوصف أحياناً بأنه عقيم وغير منتج، والواقع أن تفشي الأمية والبطالة وانخفاض الإنتاجية والإنتاج يفرض على الدول الإسلامية ضرورة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري، والنظر إليه كاستثمار منتج أو كصناعة إنتاجية، تطبق عليها معايير الإنتاج الصناعي، كالكلفة والربح والإنتاجية، «فالنظام التعليمي مؤسسة إنتاجية يجب أن يخضع للتحليل الاقتصادي حتى تقاس قيمته ويحكم على فاعليته»[3].

مع ملاحظة أن إهمال التنمية البشرية لم تعد تقتصر نتائجها السلبية على زيادة البطالة فضلاً عن انخفاض الإنتاجية والإنتاج في الدول المكتظة بالسكان، بل تمتد لتشمل الدول التي لا تشكو من ضغط سكاني كبير، حيث هي الأخرى تشهد بطالة بين صفوف مواطنيها، على الرغم من استقبالها لأعداد ضخمة سنوياً من العمالة الأجنبية. كما هو مشاهد لدى دول الخليج

(١) د. منير غانم، البطالة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص١٥٢.
(٢) لمزيد من الاطلاع انظر د.محمد العقلا، الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها في الدول الإسلامية، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد٢١، ١٩٩٦.
(٣) د. عبدالهادي بوطالب، دور التربية في تنمية العالم الإسلامي، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد٤، ربيع الثاني، ١٤٠٨هـ، ص١٤.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست مجرد زيادة في متوسط الدخل الفردي فقط حتى يحكم على تقدم الدولة أو تخلفها، بل لها جوانب متعددة، مثل الارتقاء بمستوى الموارد البشرية، حتى لا تكون هذه الموارد مجرد مفردات إحصائية عقيمة، بل يمكن أن تتحول إلى عناصر منتجة عند تدريبها وتطوير مهاراتها وقدراتها، فعمليات النمو الاقتصادي تعتمد على رأس المال البشري الفعال أكثر من اعتمادها على رأس المال المادي، وقد أكدت الدراسات المعاصرة أن الإنسان الذي ينال قسطاً هاماً وكافياً من التعليم والتدريب المناسب يكون ذا كفاية إنتاجية عالية تسهم في بناء المجتمع وتقدمه[1].

فالاتجاهات التي كانت ترى أنه لا جدوى من الإنفاق أو الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية تبين أنها اتجاهات قاصرة، كشفتها تجارب الدول المعاصرة[2]، فالتنمية البشرية أصبحت جزءاً لايتجزأ من شروط التنمية الاقتصادية الشاملة بل يمكن القول أنها شرطٌ مسبقٌ للتنمية الاقتصادية، وبدونها لا يمكن للأخيرة أن تنجح أو تخطو في مسارها الصحيح.

وبالتالي لم يعد الاستثمار في العنصر البشري إنفاقاً ذا طبيعة إسرافية واستهلاكية وإنما هو نوع من أنواع الاستثمار المنتج بالمعنى الاقتصادي[3]،

(١) أحمد نعمة الحسن، الخصائص العامة للسكان والقوى العاملة في القطر العربي السوري، الناشر المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص٢٥.

(٢) سعود الزبيدي، التنمية الاجتماعية وأثرها في إحداث التغيير الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م، ص٧٥.

(٣) أحمد حموده، الهجرة من الريف إلى المدن الأردنية وآثارها على التنمية، بحث منشور في كتاب ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس، ١٩٨٨م، ص١٤٦.

فهو بحق لايقل شأناً عن أنواع الاستثمارات الأخرى في القطاعات الاقتصادية المنتجة، إن لم يفقها في الأهمية، وبالتالي أصبح ضرورة للإنسان في كونه الغاية والهدف الرئيس من التنمية، سواء من أجل تطوير ذاته وقدراته كإنسان منتج أو من أجل إشباع احتياجاته كإنسان مستهلك، أو من أجل المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات المناسبة كمواطن له تطلعاته في بناء مجتمعه.

٤- اتساع الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في المجتمع الواحد؛ لانعدام عدالة توزيع مشاريع التنمية بالعدل والإنصاف بين الأقاليم المتعددة في الدول النامية، إلى حد أن نصيب المناطق الريفية بلغ نصف نصيب المناطق الحضرية في هذه الدول، سواء من حيث فرص الحصول على دخل أو على خدمات اجتماعية[١]، مما تترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة لغالبية سكان الريف، وحرمانهم الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية والمرافق العامة، مما دفع الكثير منهم للنزوح إلى المدينة؛ لتأمين لقمة العيش، والبحث عن فرص عمل مجزية وظروف معيشة أفضل[٢]، فالمهاجر غالباً لا يهاجر إلا تحت ضغط الفاقة وسوء الحالة الاقتصادية. مما ساهم في رفع نسبة التحضر في السنين الأخيرة، بطريقة لم يسبق لها مثيل في المدن المعاصرة.

وليس معنى هذا أن الهجرة من الريف إلى المدينة كلها شر يستعاذ منه، بل قد تكون إيجابية، مادامت لا توقع المهاجر في عنت وحرج، وفي الأرض التي يهاجر إليها سعة تكفل له العيش في عزة وكفاية، فالله عز وجل يقول: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]،

(١) د. أحمد منير، الإسكان والتنمية المستديمة، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٢) د.محمد المومني، وآخرون، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، ١٩٩٧م، ص٩٤.

ويقول: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: ١٠٠]، وتسهم في إعادة التوزيع والتوازن في سوق العمل، لتملأ الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه. لكنها اليوم في معظم الدول النامية أصبحت عبئاً اقتصادياً واجتماعياً تعاني من ويلاته المدن الرئيسة فيها، لأنهما لم توفر فرص عمل واسعة تمتص كامل ضغوط الطلب في سوق العمل[١].

إذ أن معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في معظم المدن النامية أعلى بكثير مما تسمح به الطاقة الاستيعابية في قطاعها الصناعي، المتمركز غالباً في المدن، وعلى سبيل المثال لم يستوعب القطاع الصناعي في الدول العربية إلا حوالي ١٥٪ من إجمالي القوة العاملة العربية[٢]، حيث لم تبلغ معظم الدول الإسلامية مرحلة التصنيع التي يصبح فيها القطاع الصناعي القوة المحركة لنمو اقتصادي سريع[٣]. ومن ثم انتقل المهاجرون من حالة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي الموجود في الريف إلى حالة البطالة المكشوفة أو الظاهرة في المدينة[٤].

(١) د. تيسير الردادي، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٤م، ص١٣٣.
(٢) د. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة دروس الماضي وتحديات المستقبل، بحث نشر في كتاب ندوة السوق العربية المشتركة، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م، ص٨٩.
(٣) د. سيد نميري، التخلف الاقتصادي ومشاكل التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٩، يناير ١٩٨٢م.
(٤) المعهد الدولي لدراسات العمل، نهج جديد لتحليل الفقر والسياسة المتعلقة به، ط١، ٢٠٠٠م، ص٤.

حيث إن كثيراً من تلك الأيدي أخذت تجوب شوارع المدن بحثاً عن شيء تقتات منه، ولا مصدر لها سوى التسول أو نخر تلال القمامة، دون أن تسهم في زيادة الناتج القومي، فالظروف القاسية الطاردة في الريف لازالت تلاحقها في المدينة، ولم تضمن بالتالي الحد الأدنى من المعيشة، تاركة حياة الجد والعرق في القرى والأرياف التي تؤمن لها على الأقل مصادر رزق شريفة وإن كانت متواضعة[1].

كما إن تلك الهجرة لم تزد المدن إلا سوءاً وترديا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يلاحظ أن أعداد النازحين فيها قد شكلوا ما يسمى حزام البؤس حول أطرافها[2].

ومن ثم فالهجرة لم تحل مشكلة الفقراء النازحين؛ لأن هجرتهم أصلاً لم تنشأ من عامل الجذب في المدينة، وإنما من عامل الدفع في الريف، ومن ثم انضموا إلى صفوف العاطلين وعاشوا حياة بائسة في أحياء تسمى حضرية لكنها في واقع الحال فقيرة، وقد لا تقل قسوة وعوزاً عن أحياء الريف الطاردة، ومن ثم كانت المحصلة النهائية تزايد عدد الفقراء في معظم المدن في الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية، حيث تقدر بعض الدراسات أن حوالي ثلث سكان المدن العربية يعيشون في فقر وعوز شديدين[3]، وهم يتأملون من حولهم الحياة المترفة التي ينعم بها سواهم.

– مفهوم الاستخدام المنقوص قد يشير إلى استيعاب فائض قوة العمل في وظائف منخفضة في الإنتاج، انظر المرجع السابق، ص٩.

(١) د. صبحي فتوحي، أزمة التنمية، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ط١، ١٤٠١هـ، ص١٧١.

(٢) د. عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية، دار المنهل اللبناني، ص١٣١.

(٣) د. موسى الضرير، د. خضر زكريا، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص٢٨.

والواقع أن إهمال التنمية المتوازنة خلق نوعاً من عدم التوازن، حتى أصبح وجود ثنائية في معظم الدول الإسلامية أمراً واضحاً للعيان، ليس من خلال وجود فئتين متميزتين نوعاً ما ضمن مجتمع واحد وإنما من خلال قطاعان اقتصاديان، أحدهما متقدم نسبياً تستخدم فيه تقنية حديثة ويكون فيه مستوى الدخل والإنتاجية عاليين، والآخر تقليدي يتكون من الزراعة وبعض الحرف اليدوية حيث تكون الإنتاجية منخفضة والدخل ضعيفاً، ولا يعني هذا أن العديد من الدول الإسلامية لم تتجاوز الدرك الأسفل من التخلف الاقتصادي، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد بقيت في اقتصادياتها بعض الجيوب أو الأرياف الطاردة، حيث لازالت فيها ملايين البشر تعيش في فقر مدقع، وتعتبر أكثر حرماناً قياساً مع بقية السكان في المدن، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن سكان الريف يمثلون نسبة لا يستهان بها من مجموع السكان في الدول الإسلامية، حيث تبلغ على سبيل المثال ٥٣٪ في أندونيسيا، ٦٦٪ في باكستان، ٤١٪ في الجزائر، ٥٨٪ في مصر، ٤٢٪ في المغرب، ٥٠٪ في سوريا، ٧٤٪ في اليمن، ٧٥٪ في تشاد، ٥٤٪ في غانا و٦٠٪ في السودان، وذلك في عام ٢٠٠٤م[1]، وهي نسب عالية تستحق الدعم الاقتصادي وزيادة نصيبهم من مخصصات التنمية، ليس من أجل أن تكون عاملاً مهماً في توسيع الطلب المحلي فحسب، بل من أجل توفير فرصة أفضل للتنمية، تسهم في خلق نوع من التوازن في نمو القطاعات الاقتصادية وفي توفير الغذاء وفرص العمل المنتج، وكلّما كان في وسع المواطن أن يجد الحياة الكريمة في الريف فستخف عليه الضغوط الدافعة إلى الهجرة، فالحد من الهجرة لن يحصل بالقسر والإكراه، بل بتوزيع عادل لمنافع وثمار التنمية، لتشمل جميع

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦م، ص١٢٧.

الأقاليم والسكان، أياً كان موقعهم في المجتمع والوطن، فذلك هو الذي يخفف من نظام الطبقات الاجتماعية الذي تفرزه إساءة التوزيع في الاقتصاديات المعاصرة، ويشد الإنسان الريفي في أرضه[1]. وهو كذلك ما تنادي به السياسة الاقتصادية الإسلامية، وحسبنا ما أعلنه عمر بن الخطاب ﷺ في ميثاقه عند توليه الخلافة حيث قال:

«لكم علي أيها الناس أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم إن شاء الله، وأسد ثغوركم، علي ألا ألقيكم في المهالك» وهو بهذا يتعهد لرعيته بالعمل على زيادة دخلهم والنهوض بمستوى معيشتهم، بل والمحافظة على أرواحهم من الهلاك، وكفالة أسباب العيش لعيالهم في غيابهم[2].

وحسبنا كذلك قوله: «والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى في مكانه»[3]، وهو بهذا يقسم ويعاهد رعيته على التوزيع العادل للمال العام لينتفع به الكافة على وجه سواء، ولو كان المنتفع راع في جبال صنعاء، لأنه يدرك بنظرته الشرعية الثاقبة أن لكل فرد مسلم حقاً في الأموال العامة، ولهذا تجده يستخدم كلمة الحق في قوله تعالى: «والله الذي لا إله إلا هو ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من

(١) د. عدنان البياتي، البيئة والتنمية في الوطن العربي، دار الثقافة، قطر، ١٤١٨هـ، ص٣٥.

(٢) «وإني بعد شدتي تلك أضع خدي على الأرض لأهل العفاف، وأهل الكفاف، وإذا غبتم في البعوث فأنا أبو العيال».
لمزيد من الاطلاع:
- د. وجدي حسين، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ص٦١.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، جـ٣، ص٢٩٨.

أحـد»[1]. فالمسـألة إذاً في فكـر هـذا الخليفـة الراشـد تتجـاوز مفهـوم العـدل في التوزيـع عنـد مـن يتـولى أمـر المـال العـام إلى إثبـات الحـق في هـذا المـال لكـل فـرد يجـب تمكينـه منـه وإلا يعتـبر الخليفـة في هـذه الحالـة جـائراً، حيث منعه منه.

(١) أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية، ط٣، ١٣٨٢هـ، ص٤٦.

المبحث الثاني

موقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد النسل

بقصد زيادة الرزق وتحسين مستوى الدخل

الواقع أن قضية تحديد النسل نابعة من الفكر الرأسمالي الذي قاده تحليله إلى التشاؤمية المفرطة بشأن الموارد الطبيعية، حتى وصفها بالشح والندرة، وأنها غير كافية لحفظ النوع الإنساني، الذي يتكاثر على سطح الأرض[1]، مالم تلجأ الدول المعاصرة لاسيما الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى تقييد معدلات النمو السكاني، فذلك في نظرهم هو علاج التخلف الاقتصادي والبطالة، وغيرها من الأزمات التي تعاني منها هذه الدول. وبالنظر إلى هذه المسألة من منطلقات عقدية وإيمانية فإن تلك النظرة التشاؤمية تجاه الموارد، ومقولة أو ادعاء قصور موارد الأرض عن إطعام أهلها مرفوضة في الاقتصاد الإسلامي، فالموارد وخيرات الطبيعة كثيرة، والتخلف الاقتصادي الذي تظهر ملامحه في اقتصاديات بعض الدول المعاصرة ليس مرده إلى كثرة السكان، بل إلى النظم الاقتصادية الراهنة، وسلوكيات بعض البشر الخاطئة، والقرآن الكريم والسنة النبوية فيهما العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تربط الرزق والرخاء والنماء بوسائل غير مادية؛ كالإيمان والتقوى والاستغفار والصلاة والحج وصلة الرحم، وتبطل في الوقت نفسه قضية الندرة وشح الطبيعة، وربط التخلف والفقر بكثرة النسل.

وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: أن الإسلام ربط الرزق والرخاء والنماء بوسائل غير مادية، كالإيمان والتقوى والاستغفار والصلاة والحج والعمرة وصلة الرحم: فقد قال تعالى:

---

(١) د. رفعت العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، مرجع سابق، ص١٢٧.

﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق : ٢].

والمعنى كما يذكره المفسرون أن من يتق الله تعالى فيما أمره به وترك ما نهاه عنه يجعل له مخرجاً من كل شدة، ويرزقه من حيث لا يرجو ولا يأمل، ومن يتوكل على الله: أي من فوض إليه أمره كفاه ما أهمّه[1].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٦].

والمعنى كذلك لو أن أهل القرى آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه واتقوا ما نهى الله عنه وحرّمه لفتح عليهم قطر السماء ونبات الأرض، ولكن كذبوا فأخذهم الله بالقحط والجدب، بما كانوا يكسبون من الكفر والمعصية[2].

وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: ٦٥- ٦٦].

وقال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴾[الجن : ١٦].

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ، جـ١٨، ص١٥٩-١٦١.

(٢) تفسير الرازي، جـ١٤، ص١٨٥.

كما بين سبحانه وتعالى أن الصلاة من أبرز العبادات، التي يستجلب بها الرزق وزيادة الخير في الدنيا والآخرة.

فقد قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[طه: ١٣٢].

قال الحافظ ابن كثير: قوله: «لا نسألك رزقاً نحن نرزقك» يعني: إذا أقمت الصلاة أتاك الرزق من حيث لاتحتسب[١].

وقد أحسن ابن قيم الجوزية حينما قال: «الصلاة من أكبر العون على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة ودفع مفاسد الدنيا والآخرة، وهي منهاة عن الإثم ودافعة لأدواء القلوب، ومطردة للداء عن الجسد، ومنوِّرة للقلب ومبيضة للوجه، ومنشطة للجوارح والنفس، وجالبة للرزق...».

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن المتابعة بين الحج والعمرة من أسباب طرد الفقر وجلب الرزق. فقد جاء في حديث ابن مسعود ﷺ أنه قال صلى الله عليه وسلم: «تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة»[٢].

كما أكد كذلك صلى الله عليه وسلم أن صلة الرحم من الأسباب الجالبة للرزق وسعته، كما جاء في حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار ابن حزم للنشر، لبنان، ٢٠٩/٤.

(٢) الترمذي، الجامع، كتاب الحج، باب ماجاء في ثواب الحج، ٥٣٨/٣. والنسائي، السنن، كتاب الحج، باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة، ١١٥/٥.

«من سره أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه» وفي لفظ آخر «من أحب أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه»[(١)].

وبسط الرزق كما قال النووي: توسيعه وكثرته، وقيل البركة فيه[(٢)]. وقال الحافظ ابن حجر «قال العلماء: معنى البسط في الرزق البركة فيه؛ لأن صلة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو»[(٣)].

وهكذا تؤكد النصوص الشرعية أن الإيمان والتقوى والصلاة والحج والعمرة والصلة من موجبات جلب الرزق وتحسين الأحوال[(٤)]، ومن ثم يخطئ من يزعم أو يربط بين الرزق وقلة النسل أو بين الفقر وكثرة العيال، فالله تعالى وحده ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات: ٥٨].

ثانياً: أن الإسلام جعل التوكل على الله سبحانه وتعالى مع الأخذ بالأسباب المشروعة من مسببات جلب الأرزاق وزيادتها: فعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»[(٥)].

(١) البخاري ، الصحيح، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، ٣٠١/٤. مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلاة، باب صلة الرحم، ١٩٨٣/٤م.
(٢) شرح صحيح مسلم، ١١٤/١٦.
(٣) فتح الباري، ٣٠٣/٤.
(٤) د. حسين شحاته، الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات، دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٢١هـ، ص٤٥.
(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم٢٠٠، والترمذي في كتاب الزهد باب التوكل على الله برقم٢٢٦٦.

وحديث عبدالله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من نزلت به فاقة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته، ومن أنزلها بالله فيوشك الله له برزق عاجل أو آجل»[(١)].

وفي السنن عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «من قال ـ يعني من خرج من بيته ـ بسم الله توكلت على الله ولاحول ولا قوة إلا بالله، يقال له هُديت ووُقيت وكفيت. فيقول الشيطان لشيطان آخر: كيف لك برجل قد هُدي وكُفي ووقي؟»[(٢)].

ويروى أن عمر بن الخطاب ﷺ لقي ناساً من أهل اليمن، فقال من أنتم؟ فقالوا نحن المتوكلون، فقال: بل أنتم المتواكلون، إنما المتوكل الذي يلقي حبه في الأرض ويتوكل على الله[(٣)]. في ضوء ذلك يجب على المسلم أن يجمع بين موجبات جلب الأرزاق، فلا يغني التوكل عن التسبب والأخذ بالأسباب المباحة، بل يجب على المتوكل أن يسير مع الأسباب معنى ومبنى[(٤)]. فالمسلم كلما توكل على الله حق توكله كفاه الله همه ويسر له أمر رزقه وقضاء حاجاته.

(١) رواه أبو داود في كتاب الزكاة باب الاستعفاف برقم١٤٠٢، والترمذي في كتاب الزهد باب ماجاء في الهم في الدنيا برقم٢٢٤٨.
(٢) رواه ابن ماجة في الدعاء باب ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته (١٢٧٨/٢-١٢٧٩) رقم٣٨٨٦. ورواه أبو داود في الأدب باب ما يقول الرجل إذا خرج من بيته (٣٢٧/٤).
(٣) أبي فرج الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار الدعوة، ص٣٨٤.
(٤) د. حسين شحاته، الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات، مرجع سابق، ص٤٥.

ثالثاً: أن الإسلام جعل الاستغفار من موجبات الأرزاق والرخاء: قال تعالى على لسان نوح عليه السلام حينما خاطب قومه يقول: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾[نوح: ١٠- ١٢].

ولقد ورد في تفسير هذه الآيات العديد من المعاني العظيمة التي يجب على المسلم أن يعيها تماماً، فيقول صاحب الظلال ــ رحمه الله ــ «قد ربط بين الاستغفار وهذه الأرزاق، وفي القرآن مواضيع متكررة فيها هذا الارتباط بين صلاح القلوب واستقامتها على هدى الله، وبين تيسير الأرزاق وعموم الرخاء»(١).

ويضيف صاحب الظلال في بيانه لمعنى هذه الآية في قوله: «ما من أمة اتقت ربها وعبدته وأقامت شريعته، فحققت العدل والأمن للناس جميعاً إلا فاضت فيها الخيرات، ومكن الله لها في الأرض، واستخلف فيها بالعمران والصلاح سواء»(٢).

وقال تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[هود: ١- ٣].

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، جـ٢٩، ط٥، ١٣٨٦هـ، ص١٢٦.
(٢) المرجع نفسه، ص١٢٧.

وقوله تعالى: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ أي يمتعكم بالمنافع من سعة الرزق ورغد العيش وهذا هو ثمرة الاستغفار والتوبة، كما ذكره القرطبي[1].

وقال تعالى أيضاً على لسان هود عليه السلام حينما خاطب قومه بقوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِى ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥١﴾ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ٥٠- ٥٢].

وقد فسر القرطبي[2] وغيره هذه الآيات على أنها دليل على أن الاستغفار والتوبة يستنزل بها الرزق والمطر.

وكان قوم هود أهل بساتين وزرع وقد أمسك الله عنهم المطر ثلاث سنين فأجدبت بلادهم وقحطت بسبب كفرهم وبعدهم عن الله، فقال لهم هود ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ...﴾ الآية.

كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم ما يبين العلاقة بين الاستغفار والرزق كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً ومن كل هم فرجا ورزقه من حيث لا يحتسب»[3].

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ٩، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص٤.
(٢) المرجع نفسه، ص٥١.
- أبي الطيب صديق بن حسن القنوجي البخاري، فتح البيان في مقاصد القرآن، راجعه عبدالله الأنصاري، جـ٦، المكتبة العصرية، بيروت، ص٢٠٠.
(٣) سنن أبي داوود، كتاب الوتر، باب في الاستغفار، حديث رقم ١٥١٨،

وقد فهم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فضل الاستغفار وأثره العظيم على إزالة الضيق وجلب الرزق، فهذا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ ذات يوم يستسقي وقد أجدبت الأرض وخف الضرع، فقرأ هذه الآيات ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾[نوح: ١٠- ١٢].

وأخذ يكثر من الاستغفار بقلب خاشع، فقال له الصحابة: ما منعك أن تستسقي؟ قال: قد طلبت المطر بمجاديح (مفاتيح) السماء التي ينزل بها القطر[١] (يقصد الاستغفار).

كما تبين أن رجلاً جاء إلى الحسن البصري فشكا إليه الجدوبة، فقال له: استغفر الله، وشكا آخر إليه الفقر، فقال له: استغفر الله، وقال له آخر ادع الله أن يرزقني ولداً، فقال له استغفر الله. وقال لأصحابه عندما سألوه عن ذلك: ما فعلت من عندي شيئاً[٢]، إن الله تعالى يقول في سورة نوح ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ...﴾ وذكر الآية.

وهكذا تؤكد النصوص الشرعية أن الاستغفار من أعظم مفاتيح الخير والرزق، ومن ثم تسقط الدعوى التي ترى أن تحديد النسل والتقليل من الإنجاب أمر لابد منه للارتقاء بالتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع المسلم.

رابعاً: أن الله سبحانه وتعالى رد على فساد العقيدة عند العرب قبل الإسلام عندما خافوا من الأولاد خشية الفقر: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

(١) محمود شاكر، الفاروق وأسرته رضي الله عنهم، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧هـ، ص٢٥٧.

(٢) د. نعيمة محمد، الأسباب غير المادية لجلب الرزق والبركة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ٣١٤، ١٤٢٨هـ، ص٤٩.

أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾[الإسراء: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ ...﴾ [الأنعام: ١٥١].

وإذا كان القرآن منذ أربعة عشر قرناً من الزمان ينهى عن قتل الأولاد خشية الإملاق فإننا لنعجب اليوم من بعض الأنظمة والمجتمعات المعاصرة التي لم تقض بعد على جذور هذا الانحراف، وهذه الظاهرة السلبية، حيث يعمد بعض الآباء والأمهات تحت تأثير الدعاية المالتسية إلى إسقاط الحمل، متجاهلين أن الحمل إنسان، والتعدي عليه من خلال الإجهاض أو غيره حرام، والغريب في الأمر أن العلة الجاهلية ماتزال نفسها اليوم: وهي خوف الفقر(١).

ومن ثم فالدعوة إلى إسقاط الحمل أو تحديد النسل خوفاً من ضيق الرزق أو البطالة أو بحجة تحسين مستوى الدخل والإنتاج قد وقع أصحابها فيما نهى الله تعالى عنه، كما إنه فيه سوء ظن بالله تعالى؛ لأنه سبحانه وتعالى إذا خلق خلقاً فلا بد أن يرزقه(٢).

فهو سبحانه وتعالى المتكفل بالأرزاق لجميع الخلق، حتى الدواب التي لا تستطيع أن تحمل رزقها لضعفها قد يسر لها أسباب الرزق والحياة.

كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

---

(١) د. محمد مختار السلامي، منهاج الهداية الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ص٩٩.

(٢) ابن عثيمين، محمد الصالح، داود، عبدالعزيز بن محمد، الزواج في الشريعة الإسلامية، جامعة الإمام، ١٤٠٥هـ، الرياض، ص٣٤.

وبهذا تسقط الدعوة مرة أخرى التي تخوف من كثرة الإنجاب بحجة أنه يسبب الفقر الذي قد يورثه الآباء للأبناء، فهذه الدعوة تصح لو كان الآباء فعلاً يتكفلون بالرزق لهما أو لغيرهما[1]، ولكن الله سبحانه هو المتكفل وحده بهذه الأرزاق، ولارازق سواه، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣]، وما على الإنسان إلا السعي والعمل المنتج الصالح قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]

وإذا ما بقي رزقه بعد ذلك محدوداً فلا يحزن لضيق يده وقلة عيشه، أو يلوم نفسه بكثرة نسله وولده، وإنما عليه أن يقنع ويرضى بما قسمه الله له من رزق حلال، فقد روى أبوهريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس»[2]، فالفقر وعيش الكفاف ليس أمراً سيئاً أو مشيناً يحاسب عليه الإنسان في الإسلام، فقد روى فضالة بن عُبيد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «طوبى لمن هدى إلى الإسلام وكان عيشه كفافاً وقنع»[3]. فليست الحياة الموعودة للمؤمن تكون دائماً متّصفة بنعومة العيش الدنيوي، بل بشيء آخر أكبر من هذا العيش[4]. ولعل هذا هو سر اطمئنان المؤمن

(١) أم كلثوم يحيى الخطيب، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، الدار السعودية للنشر، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ، ص١١١.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب من اتقى المحارم فهو أعبد الناس، حديث رقم٢٣٠٥.

(٣) المرجع نفسه، كتاب الزهد، باب ماجاء في الكفاف في الصبر عليه، حديث رقم ٢٣٤٩.

(٤) لمزيد من الاطلاع انظر: د. عبدالكريم زيدان، السنة الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية، ص٢٧٦.

كما جاء في الحديث الشريف: حيث قال صلى الله عليه وسلم: «عجباً لأمر المؤمن إن أمره كل خير وليس لذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»[1].

خامساً: أن الدعوة لتحديد النسل بعدد معين خلاف مقصود الشارع في تحصيل النسل وتكثيره:

فقد قال صلى الله عليه وسلم: «تناكحوا تناسلوا، فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة»[2].

وفي وراية: «تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة»[3].

وعن معقل بن يسار قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني أصبت امرأة ذات حسن ومنصب إلا أنها لاتلد، أفأتزوجها؟ فنهاه، ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فنهاه، فقال: «تزوجوا الودود الولود ـ أي كثيرة الولادة ـ وعلل ذلك بقوله بأنه مكاثر بنا الأمم»[4].

وهكذا فالدعوة إلى زيادة السكان صريحة وواضحة في السنة النبوية المطهرة، وليس لنا خيار غير أن نحترمها، وبناء على ذلك تصبح فكرة تحديد السكان فكرة اقتصادية رأسمالية محضة، لا تأخذ في اعتبارها العوامل الأخرى غير الاقتصادية، لاسيما الدينية، إذ أنها تناقض مبدأ التكاثر، الذي تحث عليه التعاليم الدينية، وتعززه، وهذا ما فهمه وطبقه الجيل الأول من هذه الأمة، فقد

(١) رواه مسلم، كتاب الزهد، باب المؤمن أمره كله خير، برقم ٥٣١٨،
(٢) السيوطي، الجامع الصغير في شرح فيض القدير للمناوي، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٢م، جـ٣، ص٢٦٩.
(٣) سنن ابن ماجة، في أبواب النكاح، باب ماجاء في فضل النكاح، جـ١، ص٣٤٠، حديث رقم١٨٢١.
(٤) النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م، جـ٢، ص١٦٢.

روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كان يقول: «إني لأتزوج المرأة ومالي فيها من حاجة، وأطؤها وما أشتهيها؛ قيل له: وما يحملك على ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: حبّي أن يخرج الله مني من يكاثر به النبي ﷺ النبيين يوم القيامة»[1]. وليس ذلك فحسب، بل إن إنجاب الذرية يكون قربة يتقرب بها المسلم إلى ربه من عدة وجوه، فبالإضافة إلى كون الإنجاب فيه طلب محبة الرسول ﷺ في تكثير من بهم مباهاته يوم القيامة، فإن فيه كذلك موافقة لمحبة الله سبحانه وتعالى بالسعي في تحصيل الولد؛ لإبقاء النوع الإنساني مستمراً على الأرض؛ لعمارتها وإصلاحها وتحقيق الخلافة فيها، فالمحافظة على النسل من المقاصد الخمسة الضرورية للشريعة، كما فيه طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعده[2]. فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث وعد منهم ولد صالح يدعو له». ولحديث أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علّم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً أو غرس نخلاً، أو ورَّث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته»[3].

وكذلك فيه طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إذا مات قبله، لحديث معاذ عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده إن السقط يجر أمه بسره إلى الجنة إذا احتسبته»[4].

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ٩، دار الكتاب العربي للنشر، ص٣٢٨.
– ولمزيد من الاطلاع انظر: د.فريدة بنت صادق، النسل، مكتبة الرشد، الرياض، ص١٠٩
(٢) أبي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ٢٨/٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
– د. يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠١هـ، ص٤٠٤.
(٣) الجامع لشعب البيهقي وحسنه، كما حسنه الألباني في صحيح الترغيب والترغيب، ١٤٠/١.
(٤) سنن ابن ماجة، أبواب ماجاء في الجنائز، باب ماجاء فيمن أصيب بسقط، حديث رقم ١٦٠٩.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «من مات له ثلاثة لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم، قيل يارسول الله واثنان؟ قال: واثنان»[1]، ممّا يجعل للإنجاب وزيادته قيمة شرعية يصعب التخلي عنها في مجتمع الإسلام، بحيث تبقى الوظيفة الإنجابية للأسرة المسلمة أهم وظيفة لها، وبشكل يجعل رسم السياسات السكانية على اعتبارات اقتصادية محضة أمراً خاطئاً[2]، بخلاف مجتمعات أخرى فقدت فيها الأسرة هذه الوظيفة، بسبب بعض المفاهيم والمبادئ التي لم تعد تولي اهتماماً خاصاً للنسل والإنجاب[3].

وليس معنى هذا أن الإسلام يمنع على الإطلاق تنظيم النسل الذي معناه: «أن يستعمل الزوجان أو أحدهما طريقة تمنع من الحمل في وقت دون وقت فهذا جائز»[4]؛ لأنه ينطبق عليه معنى العزل الذي وردت في إباحته جملة من الأحاديث النبوية الشريفة منها:

أ- حديث جابر بن عبدالله قال: «كنّا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل[5]، وفي رواية مسلم فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا»[6]. وهذا فيه دلالة واضحة على أن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ قد أقر العزل، وأباحه ولو كان حراماً لنهى عنه، فيكون ذلك من قبيل السنة التقريرية.

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس دون ذكر الاثنين، وهو عند أحمد بهذه الزيادة من حديث معاذ، وهو متفق عليه من حديث أبي سعد بلفظ "أيما امرأة".
(٢) د. محمد عفر، د. يوسف كمال، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار البيان، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ، ص١٤٩.
(٣) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية، ١٩٩٢م، ص٧١-٧٢.
(٤) ابن عثيمين، الزواج في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص٣٥.
(٥) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب العزل، حديث رقم٥٢٠٨.
(٦) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل.

ب- حديث أبي سعيد الخدري قال غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بني المصطلق، فسبينا كرائم العرب فطالت علينا الغربة ورغبنا في الفداء، فأردنا أن نستمتع ونعزل، وقلنا: نفعل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله؟ فسألنا رسول الله فقال: «لا عليكم ألا تفعلوا»، ماكتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون[1].

ج- حديث جابر بن عبدالله ﷺ «أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية هي خادمتنا وساقيتنا وإني أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال أعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ماقدر لها، فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حبلت فقال: قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها»[2]. فالقدر أمر حتمي ونحن المسلمين نؤمن ونعتقد بأن إرادة الخالق سبحانه وتعالى فوق إرادة الإنسان واختياره[3].

د- حديث أبي هريرة عن عمر بن الخطاب ﷺ «أن النبي ﷺ نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها"[4].

وقد ذكر ابن قيم في كتابه زاد المعاد في هدي خير العباد[5] الرخصة في العزل عن عشرة من الصحابة: علي وسعد بن أبي وقاص وأبي أيوب الأنصاري وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علي وخباب بن الأرتّ وأبي سعيد الخدري وابن مسعود، ثم قال: ولا ريب أن هذه الأحاديث

(١) المرجع نفسه، كتاب النحاح، باب حكم العزل.
(٢) أخرجه مسلم، في الباب نفسه، رقم١٤٣٩.
(٣) ناصر الدين لطيف، نظرة الإسلام إلى تنظيم الوالدية، كتاب أبحاث المؤتمر الإسلامي، الرباط، ص٣٢.
(٤) الإمام مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ماجاء في العزل، رقم١٠٠، ص٥٩٦.
(٥) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مرجع سابق، ص٨٧٧-٨٧٨.

صريحة في جواز العزل، ثم مضى ابن قيم يقول وهو مذهب مالك والشافعي وأهل الكوفة وجمهور أهل العلم.

ولاريب أن علماء الشريعة[1] في الوقت الحاضر لا يقفون في وجه القياس الصحيح على هذه الوسيلة الطبيعية (العزل)، الشائعة في زمن الرسول ﷺ وصحابته الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ، بل أباحوا استعمال موانع الحمل، مادامت تقوم مقام العزل، وتؤدي نفس الغرض المتوخى منه، وهو المباعدة بين الولادات، لا تحديداً للعدد الذي يجب على الأسرة إنجابه من الأطفال وليس المراد به التعقيم الذي يمنع إيجاد النسل بالكلية، بل الأمر مؤقّت، حتى يرتفع الحرج الداعي أصالة لمنع الحمل المؤقت، ولايدخل في ذلك الخوف على الرزق.

وهذه الإباحة في استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً لا ينبغي أن تكون بقانون عام ملزم لكافة أفراد المجتمع[2]؛ لأنه لا يجوز للدولة المسلمة أن تفرض تحديد النسل وتتخذه سياسة عامة لها؛ لأن العزل كما يقول العلماء رخصة، ومعلوم في الشرع أن الرخص لاتعمم، فكيف يجعل من هذه الرخصة سياسة أو حكماً عاماً للأمة، فإذا كان الشارع الحكيم قد رخص للزوجين للحد من النسل لظروف قد تكتنفهما أو تكتنف أحدهما فإن الدولة لا تشملها هذه الرخصة؛ لأنها ليست المعنية أو صاحبة العلاقة

(١) ابن عثيمين، الزواج في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص٣٥.
- محمود شلتوت، القرآن والمرأة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط٢، ٣٧٩، ص٧٦-٧٩.
- وانظر كذلك قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم٤٢، تاريخ ١٣٩٦/٤/١٣هـ، منشور في كتاب أبحاث هيئة كبار العلماء. جـ٢، ص٤٤٢، الناشر مكتبة ابن خزيمة، الرياض.
- د. فريدة صادق، النسل، مكتبة الرشد، الرياض، ص٣٥٥.

(٢) د. محمد عفر، يوسف كمال، أصول الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٥٢.

المباشرة في الموضوع حتى تجعل التحديد سياسة تلزم به المجموع، أرأيت الطلاق؛ إنه حق أعطاه الشارع لصاحب العلاقة، أي لمن بيده عقد الزواج، فهل للدولة أن تعطي لنفسها صلاحيات ممارسة هذا الحق وتجبر من تشاء على الطلاق[1]؟! فضلاً عن أن فكرة تحديد النسل كلما كانت في صورة مبدأ عام أو حكمٍ يفرض على الأمة الإسلامية فهي تناقض مبدأ التكاثر الذي حثت عليه تعاليم الشريعة.

(١) أم كلثوم، قضية تحديد النسل، المرجع السابق، ص١٤٧.
وانظر كذلك د. فريد صادق، النسل، مرجع سابق، ص٣٥.
د. يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠١هـ،ص٤٠٦.

الخاتمـــة

من خلال هذا البحث المتواضع أثر السكان في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، يمكن الوصول إلى بعض النتائج التي من أهمها:

١- مع التسليم بارتفاع معدلات البطالة وغيرها من الأزمات الاقتصادية المتعددة فإنه لا يمكن إلقاء اللوم في ذلك على زيادة عدد السكان في الدول الإسلامية.

٢- تشير التجارب المعاصرة إلى أن الكبر النسبي لعدد السكان لم يكن عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية.

٣- إن الدعوة إلى تحديد النسل بعدد معين يناقض مبدأ التكاثر الذي تحث عليه تعاليم الشريعة الإسلامية.

٤- لا تمنع الشريعة من استعمال موانع الحمل لتنظيم النسل عند الحاجة إلى ذلك، ولا يدخل في ذلك الخوف من الزرق.

٥- المشكلة الحقيقية التي تواجه مجتمعنا المعاصر ليست مشكلة عدم كفاية الموارد بقدر ما هي مشكلة لتوظيف هذه الموارد.

٦- يعد توسيع حجم الطلب المحلي وزيادة عرض قوى العمل من أبرز إيجابيات النمو السكاني المرتفع.

٧- تمثل السوق الإسلامية المشتركة الحل الأمثل للتخفيف من وطأة السوق القطرية والزيادات السكانية المتلاحقة.

٨- يمثل سد الفجوة التنموية بين مناطق الدولة الواحدة الحل الأمثل للتخفيف من الضغوط الدافعة نحو الهجرة إلى المدن.

المراجـــع

١- ابـن عثـيمين، محمـد الصـالح، داود، عبـدالعزيز بـن محمـد، الـزواج في الشريعة الإسلامية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدى طير العبـاد، دار ابـن حـزم للنشـر، لبنان.

٣- أبو القاسم عمر وآخرون، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ١٩٩٩م.

٤- أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية، ١٣٨٢هـ.

٥- أبي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ٢٢٨/٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦- أبي فرج الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار الدعوة.

٧- أم كلثوم يحيى الخطيب، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، الدار السعودية للنشر، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٨- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الأسر العربية، ١٩٩٢م.

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م.

١٠- جون ر.ويكس، ديموغرافية الدول الإسلامية، ترجمـة فـوزي سـباونه، دار البشير للنشر، عمان، ط١، ١٤١٠هـ.

١١- د، سعد طه، دراسات الاقتصاد والتنمية، دار طيبة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٢- د، سيد نميري، التخلف الاقتصادي ومشاكل التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٩، يناير ١٩٨٢م.

١٣- د. أحمد منير، الاقتصاد والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، لبنان.

١٤- د. أحمد نعمة، الخصائص العامة للسكان، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٤م.

١٥- د. إسماعيل سراح الدين، التنمية الزراعية وديناميكية السكان في مصر، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤م.

١٦- د. إسماعيل عبدالباري، أبعاد التنمية، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م.

١٧- د. إيمان إبراهيم، أسباب ركود سوق العمل في جمهورية مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، العدد١، ٢٠٠٤م.

١٨- د. تيسير الرادادي، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٤م.

١٩- د. حسين شحاتة، الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق السيئات، دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٢١هـ.

٢٠- د. رفعت العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، دراسة الأوقاف، قطر، ١٤٢١هـ.

٢١- د. زكي زكي، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦م.

٢٢- د. زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، بيروت، ١٩٧٠م.

٢٣- د. سعود الزبيدي، التنمية الاجتماعية وأثرها في إحداث التغيير الاجتماعي، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.

٢٤- د. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة، دروس الماضي وتحديات المستقبل، بحث نشر في كتاب ندوة السوق العربية المشتركة، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م.

٢٥- د. صباحي فتوحي، دراسة التنمية، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٦- د. صلاح الدين نامق، مشكلة السكان في مصر، دار النهضة العربية.

٢٧- د. صلاح المدني نامق، اقتصاديات السكان، دار المعارف، ١٩٧٠م.

٢٨- د. طارق البياني، البيئة والتنمية في الوطن العربي، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١٨هـ.

٢٩- د. طالب علي، معوقات الصناعة في الكويت، مجلة الاقتصاد العربي، العدد٣، ١٩٨٨م.

٣٠- د. عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية، دار المنهل اللبناني.

٣١- د. عبدالخفاق، د. محمد المؤمني، الأرض وأعداد البشر، ط١، ١٩٩٤م.

٣٢- د. عبدالرحمن يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٤م.

٣٣- د. عبدالكريم زيدان، السنة الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية.

٣٤- د. عبدالمجيد خراج، المسألة السكانية، الشركة العربية للنشر، ١٩٩٤م.

٣٥- د. عبدالنبي بسيوني، المؤشرات الاقتصادية للدول الإسلامية، الدار الجامعية، مصر، ١٩٨٧م.

٣٦- د. عبدالهادي أبو طالب، دور التربية في تنمية العالم الإسلامي، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد٤، ربيع الثاني، ١٤٠٨هـ.

٣٧- د. عدنان البياتي، البنية والتنمية في الوطن العربي، دار الثقافة، قطر، ١٤١٨هـ.

٣٨- د. علي الجهني، نحو مفهوم اقتصادي واضح، الشركة السعودية للأبحاث، ١٩٨٧م.

٣٩- د. فؤاد عبده، الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة، ندوة السوق العربية المشتركة، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م.

٤٠- د. محمد الدوري، التمكن الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧م.

٤١- د. محمد السعود، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٤٢- د. محمد اللباد، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٥م.

٤٣- د. محمد المؤمني، وآخرون، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، دار طارق للنشر، عمان، ١٩٩٧م.

٤٤- د. محمد طريح، العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٨٩م.

٤٥- د. محمد عفر، يوسف كمال، أصول الاقتصادي الإسلامي، دار البيان، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٦- د. محمود شاكر، الفاروق وأسرته رضي الله عنهم، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧هـ.

٤٧- د. محمود فضل، الثقافة السكانية، دار البازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٢م.

٤٨- د. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.

٤٩- د. منير غانم، سنان ديب، البطالة في البلدان العربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، العدد٢، ٢٠٠٠م.

٥٠- د. موسى الضرير، د. خضر زكريا، السكان والتنمية، جامعة دمشق، مركز الدراسات السكانية، ١٩٩٧م.

٥١- د. وجدي حسين، الوجه الحضاري لتجربة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

٥٢- د. يوسف إبراهيم، المنهج الإسلامي في التنمية، بحث منشور في كتاب ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٨هـ.

٥٣- القرطبي، الجامعة لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ، جـ١٨.

٥٤- محمد العقلا، الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها في الدول الإسلامية، المجلة العلمية للتجارة، الأزهر، العدد٢١، ١٩٩٦م.

٥٥- المعهد الدولي لدراسات العمل، نهج جديد لتحليل الفقر والسياسة المتعلقة به، ط١، ٢٠٠٢م.

٥٦- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦م.